

## بشارة الأسمر: أكثر من 225 الف خريج لم يجدوا فرص عمل، لأئقة في لبنان

على وقع مسلسل المصاعب التي عمت مختلف وجوه حياة اللبنانيين، ارتفعت نسبة الهجرة بشكل مقلق. فقد مست الازمات مصالحهم اليومية والاكثر حيوية، وصولا الى لقمة عيش باتت صعبة المنال. ولا يخفى، ان ما بلغته تردداتها جعلت المواجهة عملية صعبة، ليس بسبب فقدان القدرات الكافية فحسب بل لان الخلافات السياسية زادت من حدتها

في معزل عن النتائج التي ترتبت على مجموعة العقد وتشعبها، ظهر واضحا ان الهجرة العمالية هي من اخطر ما انتهت اليه. مرد ذلك الى فقدان مقومات التصدي والصمود بعد تقلص فرص العمل نتيجة اقفال مؤسسات وتعثرت اخرى، مما افقد الحياة الاقتصادية والمالية دورتها الطبيعية. هذا ما لفت اليه رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الأسمر في مقابلة مع "الامن العام"، صنف فيها انواع الهجرة العمالية والظروف التي دفعت اليها والنتائج المترتبة عليها وسبل مواجهتها.

■ ما هي الظروف والاسباب التي قادت الى الهجرة اللبنانية وخصوصا العمالية منها؟

□ لعل تباطؤ الحركة الاقتصادية الى حد التوقف النهائي في بعض القطاعات، من ابرز اسباب الهجرة وصولا الى تدني قيمة العملة الوطنية واستمرار صعود الدولار، مع وجود الاحتكارات الكبيرة التي جعلت الواقع الحياتي يزداد صعوبة يوما بعد يوم. عليه، يمكن مقارنة ظاهرة الهجرة من خلال انواع عدة، قياسا بالحركة العمالية باقسامها المختلفة. فكل من يمارس عملا هو عامل. لذلك، هناك الهجرة العمالية الفنية المتخصصة والصناعية منها بنوع خاص، وهو ما يهدد حركة الانتاج وحجمها. الهجرة الفنية والطبية والصحية التي ابعدت الاطباء والممرضات والممرضين، الى جانب الهجرة التربوية في قطاع التعليم بمختلف مراحلها. تضاف اليهم الهجرة في القطاع الهندسي والمعماري بعد توقف الحركة

العمرانية، وشل القطاع العقاري الذي له انعكاساته على أكثر من 35 مهنة واختصاصا وقطاعا. وان ننسَ لن نسي الهجرة الشاملة في القطاع السياحي بكامل خبراته في ادارة الفنادق والمنتجعات السياحية ودور اللهو. لقد توجت مظاهر الهجرة بمغادرة اصحاب العمل والرساميل الى حيث تتوفر العملات الاجنبية ومعهم طواقمهم من مختلف الاختصاصات. الى هذه الموجات من الهجرة، لا يمكن تجاهل هجرة الجامعيين والجامعات من اصحاب الادمغة، وهي هجرة كارثية افرغت لبنان من كفاياته وقد تجاوز عددهم في العامين الماضيين الـ225 الف خريج لم يجدوا فرصة عمل لأئقة في لبنان، وها هي الطواير امام مراكز الامن العام والسفارات خير برهان على مخاطر ما نعاني منه. هناك ايضا هجرة العمالة الاجنبية في ظل العجز لتأمين رواتبهم بالعملات الصعبة. فالحد الأدنى كان 675 الفا ولم يعد يساوي 40 دولارا اميركيا.

■ هل تعتقد ان هناك هجرة منظمة لاستقطاب الخبرات اللبنانية، وهل من دول تقدم تسهيلات محددة؟

□ ليست لدينا اي معلومات عن هجرة الزامية او بطريقة منظمة، بقدر ما قادت اليها الظروف الصعبة التي نعيشها. ما يعزز مخاوفنا انها تحولت الى هجرة الحرب العالمية الاولى التي افرغت لبنان من ثلث سكانه، وما يعززها استمرار التردّي الاقتصادي وعدم وجود ما يؤشر الى حلول قريبة وان في الحد الأدنى المطلوب لوقف هذا النزف الحاد.

■ هل تبلغتم تقليصا متعمدا للرواتب المخصصة للوافدين اللبنانيين عندما تحتسب على خلفية انهيار العملة الوطنية؟

□ تناهت الى مسامعنا مثل هذه الاخبار عند التعاطي مع اليد العاملة الوافدة الى بعض الدول مباشرة من لبنان، وخصوصا في بعض دول الخليج. وهو قد يكون امرا طبيعيا ان تقدم العرض طلبا لفرص العمل على ما هو متوافر، وتحديدًا في القطاعات الفندقية والسياحية التي لم يتجاوز الراتب الشهري لبعض اصحاب الخبرة حوالي 500 دولار اميركي.

■ بأية وسائل تواجهون موجات الهجرة التي عززتها الازمات المتناسلة؟

□ عندما تكون السلطة التنفيذية في حالة الوهن التي تعيشها وقد اقتربت من الشلل وعدم القدرة على القيام بواجباتها، ينعكس ذلك سلبا على المعالجات الممكنة وعلى دور الاتحاد العمالي العام الذي يحتاج الى التعاطي مع سلطة تنفيذية متمكنة وقوية للتعاون معها. لكن ذلك لا يلغي دور الاتحاد، لا بل فهو يحفره على بذل المزيد من الجهود للحد من الهجرة ووقف النزف الناجم عن الصرف الكيفي والتعسفي الاستغلالي، والسعي الى ضمان ديمومة فرص العمل وتحسين ظروفها عبر اعادة النظر في الحد الأدنى للاجور والشروط على الراتب في القطاعين العام والخاص، وما جرى اخيرا يثبت ذلك. لذلك، نسعى اليوم مع الحكومة الى اعادة النظر في الرواتب وملاحظتها، كمثال بدل النقل والتعويضات



رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الأسمر.

العائلية والمنح المدرسية وتقديمات الضمان الاجتماعي والصناديق الضامنة والتعليم في المراحل المدرسية من الابتدائي الى الجامعي في ظل وجود الجامعة الوطنية. نحن في الاتحاد العمالي نتعهد الدفاع عن ثلاثة عناوين هي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصناديق الضامنة وتعاونية الموظفين، المستشفيات الحكومية، والجامعة الوطنية والتعليم الرسمي في كل مراحلها. فهذه العناصر تضمن مقومات الصمود للعمال، وتحركاتنا تصب في هذا الاتجاه. لذلك نحن في خط الدفاع الاول عن مصالح 900 الف عامل ومتعاقد ومتقاعد. كذلك بالنسبة الى وقوفنا الى جانب الاسلاك العسكرية والامن، من جيش وامن عام وقوى امن داخلي وامن دولة، لان صمودها هو الضمانة للاستقرار والامن ويمنع تفاقم الهجرة، فالمخاطر الامنية تعزز النزف القائم.

■ يشكو خبراء من كثرة القوانين وتجاوز بعضها وعدم تطبيق اخرى، فهل من تصنيف لديك لها؟

□ انهيار مؤسسات الدولة بصورة عامة

في تعميم له بتوفر الحضور في الادارات الرسمية بنسبة 66%، وهو ما ينعكس على ادائها. كما ان 50% من الموظفين المسجلين لدى صندوق الضمان لا يتعدى راتبهم مليون ونصف مليون ليرة، وهو غير كاف للحد الأدنى من العيش في ظل فقدان النقل العام وبقية الخدمات المطلوبة.

■ بدأت الاستعدادات لتحديد نسبة مؤشر الغلاء واعادة النظر في الرواتب والاجور، فما الذي يبرر مطالبكم بـ7 ملايين ليرة حدا ادنى للاجور؟

□ صحيح، انطلقنا في ورشة تصحيح الاجور بالتفاهم مع رئيس الحكومة ونائب رئيسها ووزير العمل، وسمت الهيئات الاقتصادية ممثليها الى لجنة المؤشر. اعددنا ورقة عمل واضحة مبنية على احصاءات وارقام منطقية اوصلتنا الى تقدير اولي بضرورة رفع الحد الأدنى من 675 الف الى 7 ملايين ليرة قياسا بما بلغته كلفة النقل والكهرباء ما بين تسعيرة الكهرباء الرسمية والمولدات المنتجة للطاقة. وواقع الحياة بشقيه السكني والاستشفاء التي تجاوزت مخصصات الضمان الاجتماعي والصناديق الضامنة الى كلفة الاقساط المدرسية وملحقاتها من قرطاسية وكتب عدا المأكل والمشرب. فالحد الأدنى لعائلة من اربعة اشخاص، التي عليها ان تستغني عن معظم انواع اللحوم والفاواكه والخضروات، يحتاج الى 4 ملايين ليرة نتيجة انهيار الليرة، الى ان وصلنا الى مرحلة ندور فيها ضمن حلقة مفرغة تتناسل فيها الازمات في دائرة مغلقة.

الاتحاد العمالي العام منفتح على الحوار، وجاهز لاية تسوية تقوم على ما تقول به المادة 44 من قانون العمل التي تنص على ان الحد الأدنى للاجور هو الحد الأدنى للعيش اللائق. نحن نتجه الى المفاوضات استنادا الى ارقام المديرية العامة للاحصاء المركزي وتقارير المنظمات الدولية التي قالت كلمتها في نسبة البطالة والفقير والحد الأدنى من مقومات العيش. علما ان ◀

نحن لا نشكو من عدم وجود القوانين بقدر عدم تطبيقها



وعدم تمكين الموظفين والاجراء من الالتحاق بعملهم، يجعلان القوانين في مهب الريح. واقع المؤسسات الرسمية اليوم مخيف، فالى انعدام المحروقات وارتفاع اسعارها وما تسببت به من فوضى، توقفت الخدمات التي يحتاجها اللبناني والمقيم. هذا ما نشهده في وزارات الدولة ومؤسساتها العامة والمرفأ وكهرباء لبنان ومصالح المياه كما في اوحيرو وعالم الاتصالات، فعن اي قوانين نتكلم عندها. نحن لا نشكو من عدم وجودها بقدر الشكوى من عدم تطبيقها، علما ان بعضها جرى تحديثه وما نحتاجه هو ما يسمح بتطبيقها. بالامس، قال مجلس الوزراء



اخشى تكرار هجرة الحرب العالمية الاولى التي افرغت لبنان من ثلث سكانه.

# لبناني

أكثر من 65 سنة

ان تنجلي الصورة السياسية وما يمكن ان تقوم به الحكومة من اصلاحات وتأمين الحد الادنى من الاستقرار الاجتماعي الذي يؤسس للاستقرار الامني والوطني.

■ هل ترى ان هناك حاجة الى اصدار تشريعات وقوانين جديدة تطوق مجموعة الازمات؟

□ ما نحتاج اليه اليوم يكمن في قرارات واجراءات موضعية وطارئة، منها اعادة النظر بالحد الادنى للاجور وتصحيحها في القطاعين العام والخاص. فأخر تصحيح جرى عام 2011 واتفقنا يومها على عمل مستدام للجنة المؤشر التي عليها ان تصدر تقاريرها السنوية لتصحيح الاجور على اساسها، لكنها بقيت الية عمل نظرية لم تطبق حتى اليوم. نحن نعرف ان ما تجنيه الدولة سنويا يقارب 14 الف مليار منها 12 الفا للرواتب والاجور في القطاع العام، وعليه كيف يمكن مقارنة ملفات وعناوين اخرى خدماتية واستثمارية تنعش الحياة الاقتصادية في البلاد.

”  
الاحصاءات دفعتنا الى المطالبة برفع الحد الادنى من 675 الف ليرة الى 7 ملايين

“  
قامت بمبادرات تجاه عمالها وموظفيها من دون ان تنتظر اي مبادرة منا، فيما تلك المتعثرة تواجه مصاعب تنعكس على اصحاب العمل والعمال على حد سواء حتى ان بعضها فضل الاقفال. في كل الحالات، نشعر باننا نحتاج الى التشريع والتفاهات الثابتة في ظل اوضاع المؤسسات الخاصة المتفاوتة. لذلك، الحوار مع القطاع العام اسهل بكثير، فصاحب العمل واحد وهو الدولة اللبنانية، وكما جرى التفاهم من قبل على شهر المنحة ورفع بدل النقل، يمكننا ان نتوصل الى تفاهات اخرى على الاقل لسنة كاملة، كما اقترحنا، في انتظار

◀ عدم وجود اي سعر صرف ثابت للدولار ينعكس سلبا على اماكن الوصول الى نتائج عملية لمثل هذا الحوار، ناهيك بعدم وجود استقرار تشريعي. نحن نسعى الى مقارنة دقيقة للواقع، وتحدثنا الى ممثلي الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالوضع الاجتماعي، وابلغناهم بوجود 300 الف موظف بمن فيهم القوى العسكرية والامنية، و700 الف في القطاع الخاص، و150 الفا في القطاع السياحي وحده، فتبين لنا ان لديهم مقارنة واضحة من مختلف النواحي الصحية والتعليمية والاجتماعية والائماء والايواء.

■ هل تعتقد ان هذه الارقام منطقية؟ الا تؤثر على ارتفاع نسبة التضخم وتردي الوضع النقدي؟ وكيف تقدر ان تجاوب القطاعين الرسمي والخاص؟

□ الحوار مع القطاع الخاص قد يكون اصعب منه مع القطاع العام، نظرا الى تعدد الاراء واصحاب القرار. فالقدرات تميز بين المؤسسات الخاصة القوية التي